اقتصاد

فوق الطاولة

«نصيب» وصراع الحدائق الخلفية

علي محمود هاشم

بشكل نهائي، جسّد الحضور القوي لقطاعات النقل والنفط في اجتماعات «سوتشي» للجنة السورية الروسية، قرار النهوض بحيوية الجغرافية السورية التي تتقاطع عندها المسالك الأمثل لممرات الطاقة والتجارة شرق المتوسط.

القرار السوري الروسي، ردّ بحسم على الروح الشيطانية التي وقفت خلف الحرب على سورية، وعلى المحاولات البديلة التي تموج على حدود المنطقة، بعد إخفاق الغرب التاريخي في تجديد هيمنته عليها، مستبقا تلاويح التبدل في معادلة الداعشية على الحدود السورية العراقية، ذهب «اللسان» الأردني مؤخراً إلى تكثيف تصريحاته حول افتتاح معبر «نصيب» لـ«تسهيل تدفق القوافل التجارية من الموانئ السورية واللبنانية نحو الأردن»، ومن ثم تمدد الطرق التجارية نحو العراق عبر معبر «طريبيل» الذي تهيمن عليه وعلى امتداداته عصابات متبرعمة من «بلاك ووتر».

في خطوة لافتة أخرى، ذهب رئيس الديوان الهاشمي السابق إلى تزكية مسؤول اقتصادي سوري سابق تم نقله للبنك الدولي مؤخرا، مسندا له مهمة «ترتيب إعادة إعمار سورية والعراق»!.. الأخير الذي انقطع ذكره في زحام الحرب، إنما يثير تذكره الإعجاب بـ«وفاء شجرة العائلة البريطانية»، ويثير أيضا، رغبة تقليب الأطماع التاريخية للأخيرة في المنطقة!.

على صهوة (التزكية)، تتداعى الذاكرة إلى صيف ٢٠٠٩، حينها، ذهب مسؤولنا الاقتصادي إلى التنظير لرؤية مشوبة بالتلفيق الجغرافي عن أهمية ربط موانئ العقبة وبيروت وطرطوس بشبكات السكة الحديد؟!، وإلى تعظيم أهمية الربط الاتصالاتي مع المحطة القارية في جدة عبر الأراضي الأردنية.

يومئذ، بدا أمره أشبه بـ«طبل في حرستا وزمر في منين»، إذ لم تكن الحرب قد أفصحت بعد عن التوق الأنغلوساكسوني في إعادة هندسة خطوط «سايكس بيكو» مواءمة مع تطلعاته للهيمنة على طرق التجارة العالمية.. أما اليوم، بات من الخطأ تجاهل ذلك التخاطر الفكري المتواصل ما بين «شجرة العائلة البريطانية» في رؤيتها للطرق المثلى التي يجب على التجارة والطاقة سلكها.

النظرية الأردنية في «إعادة هندسة الموانئ والمعابر» تزكمها رائحة الفم البريطاني، وهي ترتكز إلى أن «فتح الممرات التجارية بين بغداد ودمشق عبر حدودهما المشتركة قد يمتد إلى طهران شرقا لتمرير الأعتدة العسكرية إلى حزب الله غربا»، ما يفترض أن يستتبع القبول بالبر الأردني كـ«سكانر» للحؤول دون ذلك!.

أكذوبة «المعابر المضمونة» هذه، لهي امتداد لأكذوبة «الهلال الشيعي» التي تفتقت عنها الملكية الهاشمية في عام ٢٠٠٤ تمهيدا لانطلاق «حرب الشرق الأوسط الجديد»، وهي تخفي النيات الغربية ذاتها بإزاحة مقاطع طريق الحرير عبر الاستبعاد النهائي لأي تلاق بين الجغرافية السورية.. يتم ذلك اليوم بدعم صمود داعش شرق سورية، ووفق ما ألمح «رئيس الديوان الملكي» ذاك، فسيتم ذلك عبر العمل على إقامة كيان مذهبي جنوب السويداء إن فكّر البلدان بالتلاقي عبر طريق آخر في الجنوب.

طرق التجارة تعشق المسافات القصيرة، ولأنها كذلك، فسيكفل نجاح بريطانيا في تمرير «معابرها المضمونة» عبر «السكانر الأردني»، تحويل الاقتصاد السوري العراقي إلى حديقة خلفية لاقتصاديات المنطقة التي تتم هندستها عبر موانئ حيفا على البحر المتوسط، و«العقبة / إيلات» على الأحمر، وما بينهما من مشاريع معلنة أو مخفية في صحراء النقب و«قناة البحرين»، إلى جانب جسور «سلمان» فوق جزر «تيران وصنافير».. هذه الخطة الأنغلوساكسونية، هي خطة بديلة لفشل محاولات سلخ قناة برية شرق سورية تضمن لها قطع طريق الحرير، وإطلاق آخر يربط مصانع أوروبا ومدافئها شمالا بنفط وأسواق الخليج جنوبا.

عند هذه النقطة يمكن فهم «تلاقح الأفكار» والتزكيات فيما بين أعضاء «شجرة العائلة البريطانية»، فما لم يؤخذ بالحرب، لربما يفعل في إعادة الإعمار. أما «سوتشي»، برمزيتها كأقرب نقطة في القارة الروسية إلى البرّ السوري، فلها رأيها، وهي قالت بأشد وضوح ممكن: السيطرة الأميركية الداعشية على الحدود السورية العراقية إلى زوال.. ولا أمل في دسّ «سكانرات» بريطانية بين جغرافيتهما، ولا تبدّل في مقاطع طريق الحرير، فسكك الحديد التي ستمتد من الموانئ السورية نحو مناجم الفوسفات قرب العراق، لن تلبث أن تمتد إلى ما بعدها، وما بعده.. قبل أن ترد لها قناطر الطاقة «التحية بأحسن منها».

بعد السيارات.. التأمين الإلزامي على المنشآت إلى الواجهة ومقترحات بتشديد الرقابة على الالتزام به

عبد الهادي شباط

بيّن مسؤول في قطاع التأمين لـ«الوطن» أن التأمين الإلزامي على المنشآت وفق هذا القرار رقم ٤٩ للعام ٢٠٠٩ هو حالة مشابهة للتأمين الإلزامي على السيارات، ويطول كل المنشآت الصناعية والمشافي والصيدليات والمخابر والأفران.. وغيرها من المنشآت العامة والخاصة، مؤكداً أن وجود آلية جديدة للرقابة عل الالتزام بهذا القرار نظراً لوجود الملاحظات، تم اقتراحها لوزير المالية، ومن شأن هذه الآلية أن تسهم بشكل فعال في ضمان التزام المنشأت بهذا النوع من التأمين، خاصة وأن طبيعة المرحلة الحالية والقادمة من إعادة الإعمار تتطلب تفعيل هذا النوع من التأمين على المنشآت، كما بين أن المؤسسة السورية للتأمين سوف تكون عاملة في التأمين الإلزامي على المنشأت مع باقي شركات التأمين في القطاع الخاص.

وكشفت مذكرة مرفوعة لوزير المالية مأمون حمدان (حصلت «الوطن» على نسخة منها) تشتمل على آلية للرقابة على تطبيق القرار ٤٩ للعام ٢٠٠٩ لخاص بإلزامية التأمين على المنشآت لدى القطاعين العام والخاص ضد أخطار الحريق والزلازل، المسؤوليات لدى شركات التأمين العاملة في السوق المحلي لما يوفره هذا التأمين من حماية لمكونات الاقتصاد الوطني.

وتظهر آلية الرقابة المقترحة للوزير أن تكون الرقابة على المنشآت التابعة للقطاع العام من خلال التأكيد على كل الوزارات بشكل سنوي تطبيق القرار ٤٩ وضرورة قيام الوزارة المعنية بموافاة هيئة الإشراف على التأمين بمدى التزام الجهات المعنية التابعة لها بالتطبيق، ومخاطبة الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش للتأكيد على أهمية قيام كل الجهات الخاضعة للرقابة بتنفيذ القرار، إضافة لطلب بوليصة تأمين تغطي كامل الفترة السنوية وفقاً للتغطيات المنصوص عليها وفق هذا القرار.

وأوضحت المذكرة فيما يتعلق بالرقابة على المنشآت التابعة للقطاع الخاص أنه لابد أن تكون من خلال قيام وزارة المالية بالتحقق من وجود بوالص التأمين للمنشآت ضمن السنة المالية المحددة وطلبها بشكل رسمي عند تدقيق بيانات المنشآت لأغراض ضريبية، إضافة لطلب بوليصة تأمين قبل منح التراخص والموافقات اللازمة لعمل المنشآت في القطاع الخاص من قبل المحافظة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومديريات المال وذلك عند طلب المنشآت مثل سجل تجاري جديد أو عند طلب تجديده أو عقد تأسيس وغيره من التراخيص والسجلات لمزاولة الأعمال المختلفة.

وبينت المذكرة أن الغاية من القرار توفير حماية كافية للمنشآت الاقتصادية والخدمية العاملة في البلد من الأخطار في حال وقوعها، كما يؤمن عودة النشاط الإنتاجي نظراً لوجود جهة تقوم بالتعويض وهي شركة التأمين. وكشفت المذكرة أنه رغم اتخاذ الإجراءات المتخذة لتفعيل هذا النوع من التأمين على المنشآت إلا أنه تبين أن الموضوع بحاجة لتنسيق مع وزارات الدولة والجهات الرقابية بصورة أوسع وهو ما يتطلب التواصل المكثف مع هذه الجهات لتحقيق الغاية من تنفيذ القرار، وفي هذا السياق تقترح المذكرة مخاطبة الوزارات والجهات العامة للتقيد بمضمون الآلية المقترحة لتطبيق القرار ٤٩.

وبالعودة لتفاصيل القرار تبين أن إجراء تأمين المسؤولية المدنية مادياً أو جسدياً لأي منشأة مؤمن عليها بما يتوافق مع طبيعة الخطر وطبيعة الجوار يكون بما لا يقل عن قيمة مليون ليرة للأبنية والمنشآت المنفصلة و٢ مليون ليرة بالنسبة للمنشآت المتداخلة مع أبنية سكنية و٣ ملايين ليرة للمنشآت الصناعية، كما أنه لا يجب أن يقل عن ٣٠٠ ألف ليرة في دور الحضانة ورياض الأطفال ومدارس الحلقة الأولى في التعليم الأساسي ونحو ٥٠٠ ألف ليرة في مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي والمرحلة الثانوية والمعاهد والجامعات، وعلى ألا تقل نفقات الاستشفاء للطلاب في الحالتين عن ١٠ بالمئة من مبلغ التأمين وبما يغطي كامل النشاط الرسمي للمنشآت التعليمية وكل النشاطات الإضافية.

وكان القرار أشار إلى أنه يجب ألا يتجاوز مبلغ التحميل للتغطيات الإلزامية ١بالمئة من إجمالي مبلغ التأمين وأنه يتم تسعير الأخطار بالنسبة للمسؤوليات والتأمين الشخصي وفقاً لسياسة الاكتتاب المتبعة في كل شركة وأنه يستثنى من شرط التحمل تأمين الزلازل حيث يكون التحمل وفقاً لاتفاقيات إعادة التأمين المعتمدة في الشركة وتأمين المسؤوليات والتأمين الشخصي للطلاب وأنه من الضروري اتباع شركات التأمين لكافة الأساليب العلمية والفنية بغية فرض إجراءات إدارة المخاطر لدى الشركات والجهات المؤمنة لديها.

يحملون اسم العائلة نفسه

إحالة ٤ متعهدين في اللاذقية إلى القضاء بجرم التزوير وسرقة الأموال العامة وغش الدولة

محمد راكان مصطفى

طلب الجهاز المركزي للرقابة المالية من المحامي العام باللاذقية تحريك دعوى الحق العام بحق أربعة متعهدين لدى مديرية الخدمات الفنية باللاذقية بجرم التزوير وسرقة الأموال العامة وغش الدولة.

وأوضحت نتائج التحقيق بالمخالفات المرتبكة لدى مديرية الخدمات الفنية باللاذقية وفقاً لمطالعة مدير فرع الجهاز المركزي للرقابة المالية باللاذقية رقم ٨٣١/ص/٥/٢٠١٧ تاريخ ٢٣/٧/٢٠١٧، وللتقرير التحقيقي رقم ٨٣٠/ص/٥/٢٠١٧ تاريخ ٢٣/٧/٢٠١٧ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) وجود إيصالات مالية وبراءات ذمة مزورة مرفقة بأوامر الصرف العائدة لبعض العقود من بعض المتعهدين لمصلحة مديرية الخدمات الفنية للأعوام (٢٠٠٩-٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢).

وفي تفاصيل الإيصالات بين التقرير التحقيقي أن الإيصالات المالية المزورة الصادرة عن مديرية مالية اللاذقية في عام ٢٠١١ بقيمة ٢,٨ مليون ليرة سورية، والإيصالات المالية المزورة الصادرة عن مديرية مالية اللاذقية بعام ٢٠١٢ بقيمة تزيد عن ٥,١ ملايين ليرة سورية.

كما بين وجود براءات ذمة مزورة صادرة عن المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية بمبلغ ١,٢ مليون ليرة سورية.

وحمل التقرير التحقيقي مسؤولية هذه المبالغ للمتعهد (ع. ج) عن مبلغ ٥,٥ ملايين ليرة سورية عبارة عن تزويره إيصالات مالية بقيمة ٤,١ ملايين ليرة سورية وتزويره براءات ذمة بقيمة /٦٢٠,٤٥٦/ ل.س، وعدم تقديم براءات ذمة عن عقود بقيمة /٧٣٩,٧٧١/ ل.س.

كما حمله المسؤولية عن مبلغ ١,٢ مليون ليرة سورية بالتكافل والتضامن مع المتعهد (ر.ج) بصفته شريكاً متضامناً في شركة السلطان وهذا المبلغ عبارة عن تزويره إيصالات مالية بقيمة مليون ليرة سورية وتزويره براءة ذمة عائدة للمؤسسة العامة للجيولوجية.

وحمل التقرير المسؤولية للمتعهد (ص.ج) عن مبلغ ٢,٨ مليون ليرة عبارة عن تزويره إيصالات مالية بقيمة ٢,١ مليون ليرة سورية، وتزويره لبراءات ذمة بقيمة /٥٦٥,٥٨٩/ ل.س، وعدم تقديمه لبراءات ذمة بقيمة /١١٦,٦٩٩/ ل.س، ومسؤولية المتعهد (ص.ج) عن تزوير إيصالات مالية بقيمة /٧٨٠,١٢٣/ ل.س.

إضافة إلى ثبوت التقصير والإهمال الكبيرين بعمل كل من محاسب الإدارة ومنظم مذكرات التصفية وذلك لصرفهم الكشوف النهائية دون مطالبة المتعهدين بتقديم براءة ذمة من المؤسسة العامة للجيولوجيا وتسديد رسم الطابع، ومسؤوليتهم عن الفوضى الحاصلة بالمديرية لدى حفظ أضابير العقود وتنظيم أمر الصرف ومذكرة التصفية من خلال عدم التدقيق بجميع المرفقات والتأكد من وجود جميع الثبوتيات اللازمة للصرف وتسليم مذكرة التصفية باليد للمتعهد بشكل مخالف للقانون.

وحمّل التقرير التفتيشي المسؤولية لمحاسب الموازنة المستقلة عن عدم التدقيق بأوامر الصرف ومرفقاته.

واقترح التقرير إحالة المتعهدين (ع.ج) و(ر.ج) و(ص.ج) و(ص.ج) إلى القضاء المختص بجرم التزوير وسرقة الأموال العامة وغش الدولة سنداً للفقرة /ج/ من المادة /٣/ والمادة /٨/ من القانون رقم /٣/ لعام ٢٠١٣ بدلالة المواد /٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧/ من قانون العقوبات العام، وإحالة محاسب الإدارة ومنظم مذكرات التصفية إلى القضاء المختص بجرم الإهمال سنداً للفقرة /ب/ من المادة /٩/ من القانون رقم /٣/ لعام ٢٠١٣.

واقترح التقرير وضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمتعهدين وأموال زوجاتهم إن وجد تأميناً للمبلغ المترتب على كل منهم مع الفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق ولتاريخ السداد، والسعي لدى رئاسة مجلس الوزراء لاستصدار قرار بحرمان المتعهدين من التعاقد مع الجهات العامة بالدولة لمدة /٥/ سنوات، اللافت في التقرير أن المتعهدين الأربعة يحملون اسم العائلة نفسه.

«التموين» تنوي تخفيض أسعار الحمص والفول

شعيب لـ«الوطن»: البيع بحسب الطلب ممنوع والوزارة متشددة

علي محمود سليمان

بيّن معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب أن الوزارة مستمرة بدراسة كلف الإنتاج والاستيراد للسلع والمواد الغذائية وباقي المنتجات المستوردة والمنتجة محلياً لوضع التسعيرة المناسبة لها بما لا يظلم أحد سواء المنتج أم البائع أو المستهلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح شعيب أن المواد التي سيتم الإعلان عن تعديل أسعارها قريباً ستكون من السلع المنتجة محلياً كالحمص والفول، لكونها تنتج محلياً ولا تستورد وبذلك تكون تكاليف إنتاجها أقل، وهي تدخل ضمن المواد الغذائية الأساسية في سلة المستهلك، موضحاً أن هذا التخفيض سيتم الإعلان عنه قريباً ليتم على أساسه تعديل أسعار مطاعم الحمص والفول.

وشدّد شعيب على أن الوزارة جادة في ضبط جميع الأسواق ومنع التلاعب بالأسعار وأي شكوى تصل إليها يتم التعامل معها بشكل فوري، حيث وصل عدد الإغلاقات للمحلات في الشهر الماضي إلى ١٩٥ إغلاقاً، مع استمرار حملة المتابعة وإغلاق المحلات التي لا تلتزم بالأسعار وآخرها إغلاق محلات للشاورما في مشروع دمر لمدة شهر لعدم التزامها بالتسعيرة المعلنة من الوزارة.

وكثرت مؤخراً حالات التلاعب من المحلات لعدم الالتزام بالتسعيرة فأصبحت بعض محلات بيع المعجنات تتلاعب بحجم القرص أو كمية المادة الداخلة فيه كاللحمة أو تزيد من حجمه قليلاً لتبيعه بسعر أغلى من التسعيرة، وهنا يوضح شعيب بأن أي شكوى تصل بهذا الخصوص يتم التعامل الفوري معها ويتم إغلاق المحل المخالف، كما انتشرت ظاهرة (حسب الطلب) في محلات الشاورما التي تضع تسعيرة واحدة لوزن محدد والباقي يعلق إعلان بأنه حسب الطلب، وبهذا الخصوص يؤكد معاون وزير التجارة الداخلية أن هذا البيع ممنوع ومخالف ولا يسمح بالبيع حسب الطلب وأن الوزارة حددت الأوزان والأسعار وأي محل يضبط معلناً بهذا الشكل ستتم مخالفته.

ولكن -والكلام لشعيب- لا يمكن للوزارة أن تعمل منفردة فهي بحاجة للتعاون من المواطنين في التقدم بالشكاوى بشكل فوري، حيث إن دوريات الرقابة التموينية حين تجول في الأسواق يقوم الباعة بوضع الأسعار النظامية ويبيعون وفقها، وعند مغادرة الدوريات يعودون للبيع على هواهم ومن الصعب أن تبقى الدوريات موجودة في الأسواق على مدار الساعة، مشيراً إلى أن حملة التشديد في الرقابة التي بدأتها الوزارة قد ساهمت في تحسين الالتزام من الباعة ولكن يبقى للشكوى الدور الأهم، حيث تقدم مؤخراً عدد من المواطنين بالشكاوى وعندما توجهت دوريات التموين للمحلات المشتكى عليها أنكر أصحابها أنهم باعوا بسعر زائد، وعند مواجهتم مع أصحاب الشكوى اضطروا للاعتراف بمخالفتهم وتم اتخاذ الإجراء القانوني بحقهم، مشيراً إلى أن تطبيق عين المواطن شهد مؤخراً ارتفاعاً في عدد الشكاوى التي تصل من خلاله وتعمل الوزارة على المتابعة الفورية لهذه الشكاوى.

لجان في شركات الكهرباء لتقييم وتسوية أوضاع العدادات

قصي المحمد

وجّه وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي مديري شركات الكهرباء في المحافظات بتشكيل لجان خاصة من أجل دراسة وتسوية أوضاع العدادات الكهربائية في المناطق التي تم تحريرها مؤخراً، وذلك بناء على ما نشرته «الوطن» بتاريخ ٣/١٠/٢٠١٧ وبالاستناد إلى ما تضمنه كتاب رئاسة مجلس الوزراء الموجه لوزير الكهرباء بتاريخ ٢٥/٤/٢٠١٧ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) والمتضمن «اتخاذ ما يلزم وتشكيل لجان لدراسة موضوع تسوية أوضاع العدادات الكهربائية في المناطق التي تم تحريرها مؤخراً، ولا سيما ما يتعلق بالمبالغ والرسوم المستحقة على أصحابها من المهجرين خلال فترة سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة على تلك المناطق وبما يسهم في عودة الأهالي إليها».

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير كهرباء دمشق باسل عمر أنه تم تشكيل لجنة خاصة لمتابعة أوضاع العدادات الكهربائية في المناطق المتضررة من أحياء المحافظة كمناطق برزة والقابون والقدم، من أجل تسوية أوضاعها قانونياً.

مبيناً أن اللجنة قد بدأت أعمالها منذ أسبوع تقريباً من خلال إجراء جولات ميدانية على الأحياء المتضررة من منطقة برزة، مبيناً أنه تم جمع كل ما يلزم من معلومات إحصائية وبيانات لازمة لتقييم واقع العدادات الكهربائية، موضحاً أن أكثر من ٢٥ بالمئة منها كانت مفقودة.

وأشار إلى أنه من المفترض أن تنهي اللجنة الكلفة أعمالها خلال شهر من تاريخ تشكيلها، ليتم عقد اجتماع معها وتقييم ما توصلت إليه، ليصار إلى رفع المقترحات إلى وزارة الكهرباء لمتابعتها مع الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وأوضح أن اللجنة سوف تتابع زياراتها الميدانية لمناطق القابون وقسم من منطقة القدم «المتضرر» للاطلاع على واقع العدادات فيها وتقييمها، سواء من ناحية استبدالها أم من ناحية تسوية أوضاعها.

وفي سياق متصل، أكد مدير الشركة العامة لكهرباء حلب محمد الصالح لـ«الوطن» انتهاء أعمال اللجنة المكلفة دراسة وتقييم وضع العدادات الكهربائية للمناطق المتضررة في المحافظة، مبيناً أنه تم رفع الاقتراحات إلى وزارة الكهرباء لدراستها.

وأشار الصالح إلى أن موضوع الفواتير المترتبة على العدادات الكهربائية المتضررة، يحتاج إلى قرار حكومي لأن المبالغ المالية المترتبة على المشتركين كبيرة جداً تصل إلى المليارات، مبيناً وجود أكثر من ٤٠٠ ألف عداد متضرر في المحافظة، لافتاً إلى أن عدد المشتركين في المحافظة بلغ ١,٢٥٠ مليون مشترك، أي «ربع عدد المشتركين في سورية»، موضحاً أن موضوع الفواتير متابع بشكل كبير على أعلى المستويات.

وبناء على ما نشرته «الوطن» مسبقاً حول موضوع فواتير الكهرباء والغرامات التي تفرض عليها بشكل دوري (٢٥٠ ليرة سورية) لكل عداد دون الاستهلاك، أي ما يقرب من ٦ آلاف ليرة خلال السنوات الخمس الماضية، وبناءً عليه يمكن أن تصل قيمة الفواتير للعدادات المتضررة التي خرجت عن الخدمة في حلب (نتيجة عملية حسابية)، إلى أكثر من مليارين و٤٠٠ مليون ليرة سورية، بغض النظر عن الفاقد الكهربائي الكبير في المحافظة الذي يمكن أن تصل قيم الفواتير إلى عشرات الآلاف على بعض العدادات غير مدفوعة ما يستدعي دراسة سريعة من الحكومة للتحضير لمشروع مرسوم ينهي الموضوع.

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

INVITATION TO TENDER FOR SUPPLY, INSTALLATION AND TESTING POWER GENERATOR SETS WITH ACCESSORIES AND CABLES DIFFERENT CAPACITITES FOR RURAL DAMASCUS GOVERNORATE

Action Against Hunger (AAH) is a registered international nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** offices between 09:00 AM till 03:00 PM starting from October 8th 2017, till October 22nd 2017, in the following addresses:

- ***Tender Committee contact in Damascus from 8 until 14 October:***

Address: Ostwani Building, G.F., Al Rawda, Zahrawi Ave.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

- ***Please note that after 14, and until 22 October, the address to receive offers, is as below:***

Address: Medas Restaurant Building, Al Shalaan, Opposite of Sebki Park.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	October 22nd, 2017 at 03:00 PM.
Bid Validity:	90 days.
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Delay Penalties:	0.05% of the total contractual value per each delay.

ACTION AGAINST HUNGER

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لتقديم و تركيب او اختبار مجموعات توليد مع اكسسوارات و كابلات باستطاعات مختلفة لريف دمشق.

منظمة مكافحة الجوع (AAH)، منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في أكثر من 40 دولة حول العالم، تسعى الفرق الميدانية في ***منظمة مكافحة الجوع (AAH)***، للعمل في أربع مجالات رئيسية وهي: التغذية والأمن الغذائي والصحة والصرف الصحي.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 03:00 عصراً، ابتداءً من تاريخ:8 تشرين الاول 2017، وحتى 22 تشرين الاول 2017، وذلك للعنوان التالي:

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق من تاريخ 8 وحتى 14 من تشرين الاول على العنوان التالي:

العنوان: الروضة، شارع الزهراوي، بناء الاسطواني، طابق أرضي.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

نود اعلامكم بأن عناوين مكتبنا سوف يتغير وعليه فإنه سيصبح التواصل مع لجنة المناقصات ابتداء من تاريخ 15 تشرين الاول وحتى 22 تشرين الاول على العنوان التالي:

العنوان: الشعلان، مقابل حديقة السبكي، بناء مطعم ميداس.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

الموعد النهائي لتسليم العروض:	22 تشرين الاول 2017.
صلاحية العروض المقدمة:	90 يوماً.
العملة:	الليرة السورية.
غرامات التأخير:	0.05% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.